

روما، 04 آذار / مارس 2011

## توصية

تمت الموافقة عليها من قبل:

لجنة حقوق المرأة

في الدول الأورومتوسطية

• النساء والامية في المنطقة الأورومتوسطية

المقررتان : السيدة مليكة بنعرب عطو (البرلمان الأوروبي) والسيدة فتيحة البقالي (المغرب)

• تعزيز دور المرأة: مشاركتها في الحياة الاقتصادية باعتبارها أفضل وسيلة للوصول إلى مواقع

صنع القرار

المقرر: السيد مارك طرابيلا (البرلمان الأوروبي)

## الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

- بالنظر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948،
- وبالنظر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 23 آذار/ مارس 1976،
- وبالنظر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1989 والبروتوكولين الاختياريين،
- وبالنظر إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979،
- وبالنظر إلى القرار رقم EC/2008/1098 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 المتعلق بالسنة الأوروبية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي (2010)،
- وبالنظر إلى إعلان قمة باريس من أجل المتوسط الذي عقد في باريس بتاريخ 13 تموز/ يوليو 2008؛
- وبالنظر إلى البيان الختامي لاجتماع وزراء الشؤون الخارجية للاتحاد من أجل المتوسط، الذي عقد في مرسيلا يومي 3 و4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008؛
- وبالنظر إلى التقرير المتعلق بأهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2010،
- وبالنظر إلى الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛
- وبالنظر إلى الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع"، المنعقد في كل من اسطنبول (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006) ومراكش (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)،
- وبالنظر إلى قرار البرلمان الأوروبي حول الاتحاد من أجل المتوسط، الصادر بتاريخ 20 أيار/ مايو 2010، والذي طالب بضرورة اعتماد مشروع في إطار الاتحاد من أجل المتوسط بشأن روح المبادرة لدى النساء وتعزيز قدرتهن على المشاركة في الحياة العامة؛
- وبالنظر إلى الورقة الاستراتيجية للبرنامج الموضوعي 2007-2013 للمفوضية الأوروبية، والذي يشمل تمكين المرأة ويوفر تخصيص محدد لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وكذلك الأمر بالنسبة لتمكينها الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الأفكار النمطية المرتبطة بنوع الجنس في دول البحر الأبيض المتوسط في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية (إنبي)؛

- وبالنظر إلى توصيات لجان الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط المعتمدة في الجلسة العامة السادسة التي عقدت في عمان يومي 13 و14 آذار/ مارس 2010؛
- أ- وإذ ترى أن التعليم هو حق أساسي، ويحق بموجبه لكل شخص -سواء كان طفلاً أو مراهقاً أو بالغا- أن يكون قادراً على الاستفادة من الفرص التعليمية التي تهدف إلى تلبية احتياجاته التعليمية الأساسية بالمعنى الواسع للكلمة؛
- ب- وإذ ترى أن الحق في التعليم هو أمر أساسي لممارسة جميع الحقوق الأخرى والحريات الأساسية، باعتباره يهدف إلى تعزيز الحرية الفردية والاستقلال الذاتي على حد سواء، وهو أمر ضروري للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع؛
- ت- وإذ ترى أن أحد أهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية هو العمل على ضمان تعميم التعليم الابتدائي للجميع؛ مذكراً بأن 189 دولة عضو في الأمم المتحدة وقعت على إعلان 23 أيلول/ سبتمبر 2000 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والتزمت بتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015؛
- ث- وإذ ترى أنه وفقاً للإحصاءات الصادرة عن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه تم تقدير نسبة الأمية في الدول العربية بنسبة 27.6% في الفترة بين عامي 2005 و2008، بما يعادل 60 مليون شخص من بينهم 39 مليون امرأة؛
- ج- وإذ ترى أن الفتيات في المغرب العربي لا يزلن أول ضحايا ظاهرة التسرب المدرسي بنسبة 58.4%؛
- ح- وإذ ترى أن التمييز بين الجنسين يمثل عقبة رئيسية أمام ممارسة الحق في التعليم وتشدد في هذا السياق على أهمية تحسين ودعم محو أمية المرأة بهدف تعزيز تعليم الفتيات،
- خ- وإذ ترى أنه تم إحراز تقدم في السنوات الأخيرة من حيث التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي وخاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وخاصة تلك الدول التي يعتبر فيها التعليم الابتدائي إلزامياً، ولكن مع التأكيد على استمرار الفجوة بين الفتيان والفتيات، مشيرة إلى أن 66% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في شمال أفريقيا هم من الفتيات حسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010؛
- د- وإذ ترى أن هناك علاقة قوية بين الأمية والفقر كما أن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية تظل مهمة؛ في حين أن بعض العوامل أخرى التي تتصل بنوعية الحياة مثل العنف والإعاقة والصراعات والتفكك الاجتماعي لها بعض التأثير على فرص الحصول على التعليم؛
- ذ- وإذ ترى أن آفة الأمية تعتبر أرضاً خصبة للعنف والتطرف؛
- ر- وإذ ترى أن التعليم له دور رئيسي في منع الصراعات وبناء السلام والاستقرار الدائم؛

- ز- وإذ ترى أن الحد من الأمية وإمكانية الحصول على فرص أفضل للتعليم من شأنه توسيع مساحة النقاش والحرية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط والتي تميزت بالحركات الديمقراطية الأخيرة؛
- س- وإذ ترى أن التعليم هو أفضل أداة من أجل تحقيق التغييرات الاجتماعية اللازمة لبلوغ التنمية الفعالة التي تحقق الحكم الرشيد وتساعد في حل الصراعات وتعزيز التقدم نحو الديمقراطية كوسيلة للتحويل الاجتماعي؛
- ش- وإذ ترى أنه يمكن للتعليم والتدريب كسر الحلقة المفرغة لعدم المساواة، ولكن من الضروري أن تسير الإصلاحات جنباً إلى جنب مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ص- وإذ ترى أن المساواة بين المرأة والرجل ليست مجرد حق من حقوق الإنسان الأساسية، بل إن الطريق الذي ينبغي نهجه لتحقيق ذلك يترتب عليه أيضاً تبعات اجتماعية واقتصادية هامة. ذلك أن تمكين المرأة يعزز الاقتصادات المزدهرة وكذلك الإنتاجية والنمو؛
- ض- وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء تفاقم انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة في ظل السياق الحالي للأزمة الاقتصادية وديمقراطية؛
- ط- وإذ ترى أنه لم تتم تقوية دور المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية نظراً للتمسك بالحوجز الاجتماعية والاقتصادية وتهميش القضايا المتعلقة بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في جداول أعمال الحكومات؛
- ظ- وإذ ترى أنه ينبغي إحراز مزيد من التقدم قبل أن تستطيع جميع النساء في منطقة الشرق الأوسط تطوير قدراتهن وتقديم مساهمتهن الكاملة في الاقتصاد والمجتمع؛
- ع- وإذ ترى ضرورة إدراج قضايا المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في السياسات العامة للتنمية المستدامة. وهذا يعني أن تستطيع المرأة المشاركة في اتخاذ القرارات، ولا سيما تلك المتعلقة بالزراعة والتنوع البيولوجي؛
- غ- وإذ ترى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة أمراً ضرورياً، خاصة في عمليات صنع القرار. وينبغي أن تشمل هذه المشاركة تصميم المشروع وإدارته وكذلك متابعته وتقييمه. كما يجب تطبيق النهج المتعلق بنوع الجنس بشكل عام في جميع السياسات العامة. وتعتبر الإرادة السياسية أمراً ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف، حيث ينبغي أن يكون هناك أيضاً المزيد من الموارد المالية المخصصة لتنفيذها؛
- ف- وإذ ترى أنه لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية والاقتصادية دون الحديث عن مشاركة المرأة. ففي الواقع، هناك علاقة مباشرة بين الضعف الاقتصادي للدولة وإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية. لقد أصبحت المرأة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، محركاً للنمو الاقتصادي والثقافي لكننا لا نزال غير قادرين بشكل كبير على القضاء على الفوارق القائمة بين الرجل والمرأة؛

ق- وإذ ترى أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد سليم أكثر قوة وأوفر عدلا في منطقة الشرق الأوسط وبقية العالم إلا بشرط تحسين التوازن بين الرجل والمرأة في عالم الأعمال، وإطلاق الإمكانيات الإنتاجية الهائلة للمرأة؛ على اعتبار أن عدم امتلاك المرأة لوسائل العمل، يعني أن نصف الاقتصاد غير مستغل.

ك- وإذ ترى أنه قد تم تصنيف المرأة إلى حد كبير في أشكال العمالة غير المستقرة، باعتبارها ممثلة بشكل أكبر في القطاع غير الرسمي، في ظل غياب الأمن والمزايا الاجتماعية، وتظل الوظائف الرفيعة المستوى في معظمها مخصصة للرجال؛

ل- وإذ ترى أن الصورة النمطية عن عدم قدرة النساء على تولي وظائف معينة موجودة في كل المجتمعات، وغالبا ما يدعمها التأكيد على أهمية احترام التقاليد، حيث تلعب دورا هاما في استبعاد المرأة من بعض الوظائف مثل الأعمال اليدوية (السباك، عامل البناء، النجار) أو متصلة بالأمن (رجل المطافئ، الشرطي)؛

م- وإذ ترى أن النساء يلجن ببطء إلى مجال السلطة السياسية، غير أن ذلك لا يتحقق إلا عند تطبيق نظام الحصص أو عند اتخاذ تدابير خاصة أخرى تساعد في تشجيعهن، حيث لا يزال التمييز الإيجابي هو المحرك الرئيسي للتقدم الحاصل لصالح المرأة؛

ن- وإذ ترى أن الإنفاق على برامج تهدف إلى مساعدة النساء يعد استثمارا مربحا للغاية، لأن إنتاجية المرأة تمثل فرصة استثمارية ممتازة؛

هـ- وإذ ترى تطوير التمويل الأصغر الذي ظهر في التسعينات في دول البحر الأبيض المتوسط وتم تأطيره كنشاط رسمي في ليبيا والجزائر والمغرب وتونس منذ أواخر التسعينات؛ حيث يمثل التمويل الأصغر بالنسبة للنساء وسيلة فعالة لمحاربة الفقر، والوصول إلى الاستقلال المالي وزيادة معدل العمالة؛

و- وإذ ترى نموذج المغرب، حيث 77٪ من عملاء مؤسسات التمويل الأصغر هن من النساء؛

ي- وإذ ترى أن المرأة قد اندمجت في سوق العمل في العديد من الدول، وبنفس قدر الرجال، غير أنه لا يتم الاعتراف بالعمالة الفائضة من النساء؛

أ- وإذ ترى أن تحسين وضع المرأة في سياسات الموظفين الحكوميين ينبغي أن يتم على أكثر من جبهة: القانونية، التوظيف والترقية على أساس الجدارة والسياسات المالية وتعزيز القدرات والأجهزة مما يتيح توازنا أفضل بين الحياة العملية والحياة الأسرية؛

بب- وإذ ترى أن المجالات الأربعة ذات الأولوية لإدماج المرأة في الحياة الاقتصادية هي إمكانية ولوج ومشاركة المرأة في سوق العمل، إنشاء المشاريع (الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة) من قبل النساء، الأدوات المالية، فضلا عن التعليم والتدريب؛

تت- وإذ ترى أنه نظرا لتشتت الأعمال والتمويل، فمن الضروري العمل على توحيدها وتنشيطها، من خلال تبادل أفضل الممارسات؛

ث- ودعما لجهود المجتمع المدني في مجال تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وحقوق المرأة في التنمية المحلية وفي دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعملية المحلية لصنع القرار، وتشجيعا لبدء حوار مع السلطات والجهات الفاعلة المحلية المختصة بمجال التنمية المحلية وكذلك الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم بشكل فعال في تحرير المرأة؛ أو مبادرات وضع الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

1. ترحب بجميع المبادرات-المؤتمرات العالمية وخطط العمل الوطنية والتدابير والاستراتيجيات- التي يتم اتخاذها على الصعيد الدولي والأوروبي والوطني من أجل التشجيع على محو الأمية والحصول على التعليم؛ وترى بأنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن محاربة الأمية يجب أن تكون أولوية قصوى بالنسبة لجميع الدول الأورومتوسطية؛

2. ترى أن الحق في التعليم كحق أساسي، يعد قضية من قضايا الصحة العامة وشرطا أساسيا للتنمية المستدامة على حد سواء؛ وتذكر في هذا الصدد بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بحلول عام 2015؛

3. تؤكد أن تعليم الفتيات لا يزال يشكل تحديا كبيرا، وتشدد على أهمية القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، من أجل تحقيق المساواة مع العمل على ضمان وصول الفتيات والنساء بشكل عادل وغير مقيد إلى التعليم الأساسي الجيد بنفس فرص النجاح؛

4. تذكر بأن الحق في التعليم باعتباره مبدأ تكامل، ينبغي أن يشمل-إضافة إلى التعليم الرسمي أيضا- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج محو الأمية واكتساب المهارات المفيدة في الحياة اليومية وتشدد في هذا السياق على أهمية اللجوء إلى مناهج النظام الرسمية وغير الرسمية على أن يتم وضع احتياجات الأطفال والأشخاص المعوزين في الاعتبار، ولا سيما سكان القرى والمناطق النائية، والأقليات العرقية واللغوية، الأطفال والشباب والكبار ضحايا الصراعات؛

5. تهيب بجميع الدول الأورومتوسطية ن تعمل من أجل تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل بشكل كامل، وتطالب بوصول التعليم للجميع وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ورفع التحفظات الموجودة المتعلقة بهذه الحقوق وترجمتها في تشريعاتها الوطنية؛

6. ترحب بتنفيذ المغرب لبرامج ما بعد محو أمية للكبار فيما يخص تأهيلهم مهنيا، وذلك من خلال ربط هذه البرامج بشركاء حكوميين جدد: السلطات المحلية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ووكالة الشراكة من أجل التنمية.

7. تعتبر أن سياسة الجوار الأوروبية يجب أن تركز بشكل أكبر على الحق في التعليم، من خلال تشجيع إصدار التأشيرات للطلاب والمعلمين، وجعلها أولوية في إطار مراجعتها الاستراتيجية باستخدام جميع الموارد الفنية والمالية المتاحة لها من أجل دعم برامج طموحة وشاملة لمحو الأمية؛

8. تقترح إقامة شراكات بين المدارس على جانبي البحر الأبيض المتوسط، وتشجيع المؤسسات التي تدعم تعليم الفتيات وتحترم بشكل أكبر الحق في تعليم عام جيد، مجاني ومتاح للجميع؛
9. تشجع المهاجرين العرب المقيمين في دول الغرب على تبادل المهارات المكتسبة للمساهمة في تطوير التعليم في بلدانهم الأصلية.
10. تؤكد على أن تنفيذ سياسات محو الأمية ينبغي أن تكون جزء من برنامج أوسع يهدف إلى خلق الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المواتية بهدف محو أمية الجميع.
11. توصي بأن يتم تصميم السياسات والبرامج ومشاريع محو الأمية من خلال التطبيق العملي، وبشكل متباين بالضرورة، وحسب السكان، وأن يتم استكمالها من خلال برامج البحث والتقييم.
12. تشدد على أهمية مواصلة التحليل العميق لمكانة حقوق المرأة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مع التركيز بوجه خاص على التحسينات التي تم إدخالها على هذا المجال وعلى زيادة الدعم الذي ينبغي تقديمه لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، حتى تستطيع هذه المبادرات العديدة الحصول على دعم الاتحاد الأوروبي الذي تستحقه؛
13. تدعو إلى دمج مبدأ المساواة بين الجنسين في اتفاقيات الشراكة، من خلال إدخال بُعد صريح بشأن حماية حقوق المرأة وطرح أمر مشاركتها في إطار المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة كشرط أساسي من أجل تنفيذ متوازن لمنطقة التجارة الحرة في المستقبل؛ وتقتترح زيادة فعالية إدماج المنظور الجنساني في الحوار السياسي مع الدول الشريكة من خلال إقامة شراكات فعالة، خاصة مع السلطات العامة، المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية لإجراء حوار بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية؛
14. تطلب من المفوضية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط معلومات حول التنفيذ الفعلي للالتزامات المالية لدعم المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وبرامج عمل تهدف إلى تعزيز تعليم وتدريب النساء، وولوج سوق العمل وتعزيز دور المرأة في مجال الأعمال؛
15. توصي اللجنة بتقديم الدعم المالي لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تعمل على مشاريع محددة لمكافحة الصور النمطية عن عمل المرأة.
16. توصي بتشجيع برامج القروض الصغيرة الملائمة لمساعدة النساء رائدات الأعمال في مواجهة بعض القوانين التي تحد من إمكانية حصول النساء على القروض البنكية؛ وترى أن برامج القروض الصغيرة يجب أن يكون جزء من حزمة من التدخلات، تشمل التدريب من أجل إدراك المهارات المطلوبة في سوق العمل، فضلا عن تسهيل الحصول على الأراضي والأصول والموارد الأخرى، وتنصح اللجنة بتشجيع الدول الأعضاء على أن تحذو حذو المغرب من أجل تعزيز التمويل الأصغر والمساعدة على توسيع فرص الحصول على القروض الصغيرة؛

17. تشجع مشاركة المرأة في مجالات الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية، وبوجه خاص، مضاعفة تمثيل المرأة في القطاعات الاقتصادية المهمشة؛ وترى أنه ينبغي تقوية النقابات وإشراك الجمعيات المهنية في الحوار الاجتماعي الذي يقوم على الدمج بين الجنسين، مع اعتماد نظام الحصص بالنسبة للنساء في المناصب القيادية؛

18. تؤكد على ضرورة ترجمة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي انعقد يومي 11 و 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 في مراكش حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" إلى قرارات سياسية وإجراءات ملموسة، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء المرصد الأوروبي المتوسطي بشأن المساواة بين الرجل والمرأة وشبكة أكاديمية وعلمية أوروبية متوسطية حول الدراسات المتعلقة بالجنسين، باعتبارها مكانا للقاء وبنك لمشاريع التنمية المحلية من خلال نساء المنطقة؛

19. تطلب بأن يتم إدراج القرارات التي اتخذت خلال المؤتمر الوزاري المنعقد في مراكش في استنتاجات كل الاجتماعات الوزارية الأوروبية المتوسطية، والتأكد من أنها تتكامل بشكل كامل وفعال مع الآليات الموجودة، وهي سياسة الجوار الأوروبية، والاتحاد من أجل المتوسط وخطط العمل الوطنية للدول الشريكة، وكذلك جميع اتفاقات الشراكة الإقليمية؛

20. توصي بالاعتراف بالمواطنة الكاملة لجميع النساء اللاتي يعشن في المنطقة الأوروبية المتوسطية، بما في ذلك النساء المهاجرات، وضمان حقوقهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، الاعتراف بحقوقهن المتساوية في الميراث والملكية ونقل ملكية الأراضي والحصول على الوظائف ومبدأ "الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي"، الخ؛

21. تدعو اللجنة إلى تعزيز دورها كمستثمر وشريك ووضع مبادئ توجيهية محددة لاستثمارات مسؤولة تسمح بالحد من التفاوت الاجتماعي؛

\*\*\*

22. تكلف رئيس الجمعية بإحالة هذه التوصية إلى الرئيس المشارك لـ "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" وأمينها العام، وإلى رؤساء برلمانات وحكومات الدول الأعضاء في "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وإلى المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية، وإلى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وإلى البرلمان الأوروبي، وإلى المفوضية الأوروبية، وإلى جميع المؤسسات ذات الصلة.